



## حرية التعبير والإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لعب استخدام الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والنشاط على شبكة الإنترنت، دوراً بارزاً في الانتفاضات العربية عام ٢٠١١، حيث سمح للمواطنين -الذين عانوا طويلاً من القيود الصارمة المفروضة على حريتهم في التعبير والتجمع- بالتواصل على نطاق غير مسبوق، والتحدي الجماعي للأنظمة الاستبدادية التي أفست حياتهم لعقود طويلة في نهاية المطاف. ومع ذلك، شهد عام ٢٠١١ أيضاً، تطوير الأنظمة الاستبدادية لتدابير مضادة بغرض إعاقة تبادل المعلومات والأخبار على الإنترنت، وتسخير شبكة الإنترنت لمصلحتها، الأمر الذي يُعرض الحريات على الإنترنت لخطر شديد.

تشمل الاستراتيجيات الحكومية المستخدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من إمكانية استخدام الإنترنت رقابة واسعة النطاق، وحجب تعسفي لمواقع تنتقد سياسات الحكومة ووحشية الدولة لتكميم أفواه المعارضة، ومنع وصول المعلومات الحاسمة للسكان المحليين والجماهير الدولية على حد سواء؛ والتسلل إلى صفحات المعارضة للحصول على معلومات عن أعضائها، وزرع بذور الشقاق ونشر الروايات الرسمية، ومضايقة نشطاء ومدوني الإنترنت واعتقالهم وملاحقتهم قضائياً وتعذيبهم وحتى قتلهم، وإساءة استخدام حالات الطوارئ والقوانين القمعية لتسهيل استهداف من يمارسون حقهم في حرية التعبير على الإنترنت.

الجدير بالذكر أن السياسات الصارمة في البحرين تحجب المواد ذات المحتوى الديني أو السياسي المعين من مواقع الإنترنت، كما يمكن محاكمة مدوني وناشطي الإنترنت بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. لذلك، كثفت السلطات البحرينية من تصفية مواقع الإنترنت في أعقاب المظاهرات المؤيدة للديمقراطية وحجبت بعض المواقع، بما فيها صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع مركز البحرين لحقوق الإنسان ومنندى البحرين على الإنترنت، وحركة العدالة والتنمية، ومديرية أوقاف الجعفري، وصحيفة "الوسط" وهي الصحيفة البحرينية المستقلة الوحيدة. وقد أُغلق الموقع الإلكتروني لصحيفة "القدس العربي" بعد أن نشر رئيس تحريرها عبد الباري عطوان مقالاً انتقد فيه نشر القوات السعودية في البحرين.

كما هاجمت السلطات البحرينية العديد من المدونين والناشطين على الإنترنت وألقت القبض عليهم واستجوبتهم وهددتهم، ووصفت العديد منهم بالخونة. وألقي القبض على علي حسين علي مكي في ٩ يونيو/حزيران، حيث كان يشرف على صفحتي فيسبوك وتويتر لشبكة أخبار "رصد"، وهي مصدر مهم للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. ثم استولى جهاز الأمن على الصفحتين بعد ذلك، ونشر محتوى يبزر حملة القمع التي شنتها السلطات. وداهمت الشرطة منزل المدون يوسف المحافظة وهددت عائلته، كما حوكم المدونان المعروفان علي عبد الإمام وعبد الجليل السنكيس أمام محاكمة عسكرية، حكمت على الأول بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً وعلى الثاني بالسجن المؤبد (غيباً). ومما ينذر بالشؤم، أن ناشط الإنترنت زكريا العشيرى توفي في الحجز يوم ٩ أبريل/نيسان، بعد حجب مدونته "الدير" لانتقاده الحكومة. وتظهر صور جسده آثار تعذيب. وتعرض نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان للتهديد بالملاحقة

القضائية لنشره صورة على حسابه في "تويتر" لمحتجز آخر لقي حتفه أيضاً تحت وطأة التعذيب. علاوة على ذلك، يتلقى نشطاء حقوق الإنسان في البحرين باستمرار تهديدات بالقتل من مستخدمي لتويتر مجهولي الهوية تابعين لجهاز الأمن؛ ولم يجرِ أي تحقيق للحد من هذا التحريض على العنف.

على الرغم من أن سوريا عدلت قانون الإعلام القومي في محاولة غير مجدية لاحتواء الانتفاضة، يستمر القانون في مطالبة المواطنين بممارسة حقهم المفترض في حرية التعبير "بوعي ومسئولية"، وهي عبارات غامضة يمكن تفسيرها بسهولة في غير صالح منتقدي الحكومة. علاوة على ذلك، تم استبدال الإلغاء الظاهري لقوانين الطوارئ بصلاحيات إضافية للجهاز الأمني بموجب القانون ٥٥، الذي يسمح باعتقال المنشقين، بمن فيهم نشطاء الإنترنت، لارتكاب جرائم مبهمة. تكاد حرية الإنترنت في سوريا أن تكون منعدمة في واقع الأمر، كما أن أكثر من ٢٠٠ موقع تعرضت للحجب حتى قبل الانتفاضة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب. وعلى الرغم من السماح لتلك المواقع بالعمل لفترة وجيزة في مطلع عام ٢٠١١ كجزء من محاولة النظام تهدئة المحتجين، تستغل السلطات تلك المواقع لتحديد الناشطين وملاحقتهم. كما حجبت السلطات في وقت لاحق مواقع التواصل الاجتماعي وقطعت بالفعل جميع خدمات الإنترنت.

هذا وتستمر عمليات اختطاف واحتجاز مدوني وناشطي الإنترنت السوريين. فقد اعتقل الناشط لؤي حسين بعد أن طرح بياناً على الإنترنت يدعو فيه إلى التضامن مع المتظاهرين السلميين في درعا في وقت سابق من العام الماضي، كما اعتقلت السلطات تعسفاً المدون السوري أنس المعراوي في يوليو/تموز، ورفضت الإعلان عن مكان وجوده أو سبب اعتقاله. وأطلق مؤخراً فقط سراح المدونين جهاد جمال وقيس أباطلي بعد اعتقال كل منهما ثلاث مرات في عام ٢٠١١. ومازال العديد من ناشطي الإنترنت رهن الاحتجاز، من بينهم المدون محمد غازي كناس، الذي قيل أنه اختطف من أمام منزله في دمشق في ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، والمدونة طل الملحوي، الذي أُلقي القبض عليها في ٢٠٠٩ وحُكم عليها بالسجن لمدة ٥ سنوات من قبل محكمة أمن الدولة العليا. كما طلبت السلطات السورية من الحكومة اللبنانية التعاون معها لتعقب المدونين السوريين الذين لادوا بالفرار (إلى لبنان).

وفي الوقت نفسه، استمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر في التعتيم على أساليبه القمعية للسيطرة على القوى الثورية، يدعمه استمرار حالة الطوارئ المفروضة منذ عقود على البلاد. وقد استُهدف العديد من المدونين والناشطين على الإنترنت كجزء من حملة ترهيب شاملة، حيث تعرضوا للاستجواب وكانوا من بين أكثر من ١٢,٠٠٠ مدني مثّلوا أمام محاكم عسكرية تفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة. وقد تم استهداف مايكل نبيل كي يكون عبءاً لمدونين آخرين لعواقب انتقاد الجيش، وذلك بعد أن كتب على مدونته قائلاً أن "الجيش والشعب لم يكونا أبداً يداً واحدة". وفي أبريل/نيسان، حكمت محكمة عسكرية على مايكل نبيل بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "إهانة الجيش" ونشر أخبار كاذبة، ولم يطلق سراحه إلا في الذكرى السنوية الأولى لثورة ٢٥ يناير بعد أن أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة عفواً عاماً عنه بعد ضغوط متزايدة على الجيش. كما استُهدف الناشط على الإنترنت علاء عبد الفتاح بسبب انتقاده اللاذع للأسلوب الذي أدار به المجلس العسكري الحاكم الفترة الانتقالية. وقد أُلقي القبض على عبد الفتاح في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول وظل معتقلاً حتى ٢٥ ديسمبر/كانون الأول في انتظار محاكمته بتهم ملفقة من التحريض على العنف الطائفي المتصل بحادث ماسبيرو في منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول؛ ومازال يخضع للإفراج المشروط حتى الآن.

ومن المفارقات أنه في حين يُحاكَمُ النشاط لا تتخذ الحكومة أي إجراء لمواجهة التحريض السافر الذي تقوم به مواقع أخرى على الإنترنت.

استمرت الشرطة في مراقبة استخدام الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة لأكثر من ثلاث سنوات، حيث استخدمت أنظمة متطورة للتصفية لحجب المواقع التي تحمل آراءً سياسية معارضة أو وجهات نظر تنتقد الإسلام الرسمي، أو مناقشات سلبية ضد المجتمع أو الاقتصاد أو العائلة المالكة. وتخضع مواقع التواصل الاجتماعي لرقابة جزئية حسب الموضوع؛ ويُعتَقَدُ أن أكثر من موضوع رئيسي تتعرض للحظر أو الحجب. ويقيد قانون العقوبات حرية التعبير على نطاق واسع، ويُجرَمُ الانتقاد العلني للمسؤولين الحكوميين (المادة 176) ويسمح للسلطات بمقاضاة نشطاء الإنترنت. ويعتبر المدون أحمد المنصوري أحد المتضررين، وهو عضو في اللجنة الاستشارية للشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش، حيث سُجِنَ من 8 أبريل/نيسان وحتى 28 نوفمبر/تشرين الثاني. وكان المنصوري يشرف على منتدى "الحوار" المؤيد للديمقراطية على الإنترنت والذي حضرته السلطات. وقد تلقى ست تهديدات بالقتل واستهدفته حملة تشهير على الإنترنت قبل إلقاء القبض عليه. وتعرض أثناء وجوده قيد الاحتجاز لسوء المعاملة، حسبما ورد، كما تلقت عائلته تهديدات. ويُعرف على المستوى الشعبي هو وأربعة نشطاء آخرين كانوا محتجزين أيضاً "بالإمارات العربية المتحدة 5"، وهم فهد سالم ذلك الناشط على الإنترنت، وحسن علي آل خميس، وأحمد عبد الخالق، فضلاً عن المحاضر ناصر بن غيث.

وظلت المملكة العربية السعودية معقلاً لقمع الإنترنت، حيث أضافت مزيداً من القيود على القوانين القمعية بالفعل التي تحكم حرية التعبير على الإنترنت. فاللوائح الجديدة تشترط على كافة المدونات ومواقع الإنترنت التسجيل لدى وزارة الإعلام، وعلى جميع الأشخاص الذين ينشرون مواد على الإنترنت -بما في ذلك التعليقات على المنتديات الإلكترونية- الحصول على ترخيص. كما يجب على جميع الصحف الإلكترونية تعيين رئيس تحرير توافق عليه الوزارة، التي يُسمح لها بحجب أي موقع أو صحيفة على الإنترنت تنتهك تلك القواعد. وتحمي القيود المفروضة الشخصيات الدينية والمسؤولين الحكوميين أيضاً من النقد وتُجرّم مجالات واسعة من النقاش العام؛ وتشمل العقوبات غرامات مالية وحظر للنشر. ويعتبر قانون مكافحة الإرهاب الشريك المتواطئ مع قوانين الصحافة هذه، حيث يحدد الجرائم الإرهابية على نطاق واسع لتشمل "تعريض الوحدة الوطنية للخطر"، و"تشويه سمعة البلاد"، و"إهانة الملك أو ولي العهد"، وهي اتهامات يمكن توجيهها بسهولة ضد المعارضين، بمن فيهم نشطاء ومدوني الإنترنت، لمضايقتهم وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم على ممارسة حرية التعبير.

ويتم رصد وحجب مواقع الإنترنت في كثير من الأحيان تحت هذا الإطار القانوني، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية، الذي أُغلق بعد انتقاد المنظمة قانون مكافحة الإرهاب المقترح المذكور أعلاه. كما حُجبت مدونة الناشطة السعودية أميمة النجار بعد أن أعربت عن تضامنها مع الناشطة منال الشريف التي أُلقي القبض عليها لقيادة سيارتها، وذلك كجزء من حملة حقوق المرأة. وبالمثل، يتم استهداف نشطاء الإنترنت على نحو مستمر، كما حدث في 7 يوليو/تموز عندما أُلقت السلطات السعودية القبض على الدكتور يوسف الأحمد وهو من علماء الدين، بعد انتقاده قيام الحكومة باعتقالات تعسفية واعتقالات غير مشروعة عن طريق موقع يوتيوب. وبالمثل، تم اعتقال فراس بقنة وحسام الناصر وخالد الرشيد بعد أن تناولت الحلقة الأولى من القناة الخاصة بهم على يوتيوب مشكلة الفقر في المملكة. واعتُقل

محمد آل عبد الكريم أستاذ الفقه الإسلامي بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بعد نقاش عن العائلة الحاكمة في مقال نُشر على الإنترنت.

حيث أن الحريات على الإنترنت تتعرض لهجوم حاد في أعقاب الانتفاضات العربية، يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة وبشكل حاسم للحفاظ على هذه الحريات ومنع الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم من تنفيذ ترسانة كاملة من التدابير لتقييد الاتصالات عبر الإنترنت.